وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

مجلة
المستقبل العراقي
للدراسات السياسية والاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العـــدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية

العدد (6)

حزيران 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

العـدد (6) حزيران/ 2026

الترميز الدولي: 2790-8240

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لسـ 2022 نة

البحـوث المنشـورة تعبر عـن آراء أصحـابها وليـس بالضـرورة عـن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستر اتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستر اتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جياد العرداوي/ اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي/ اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي/ اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة/ اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن/ مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناحي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونيكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي : أ.م.د بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الاشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م ضياء مزهر - م.م كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م علي عبد الساده جبر- م.م علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة
ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدَّاً خصيصاً للمجلَّة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشرٍ إلكترونية أو ورقية.

ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسَّسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخَّص، ويقدَّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصَّل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)
- لا تنشر المجلَّة مستلّاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت إلا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدَّها الباحث من جديد للنشر في المجلَّة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذهِ الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلَّة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500- 3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000 -10000) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالاتي:
  - أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط : (Sakkal Majalla)
  - ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلَّة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدَّمة للنشر في المجلَّة على برنامج الاستلال الإلكتروني(Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلَّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم بهِ قارئان (محكِّمان) من القُرَّاء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجالهِ، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرجِّح ثالث. وتلتزم المجلَّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلَّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرِّرين والمراجعين وأعضاء هيأة التحرير عن أيِّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيِّ شخصٍ آخر غير المؤلِّف والقُرَّاء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلف أجور النشر التي تفرضها المجلة وفقا لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلف استرجاع هذه الأجور في حال رفض بحثه.

دليل المُقيَّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ العلمي بعنايةٍ فائقةٍ وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة بخصوص البحث المُرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أنْ يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد المجلَّة تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	22-1
2	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	52-23
3	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلِّ دستور2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	74 -53
4	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	101-75
5	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	126-102
6	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	145-127
7	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	184-146
8	دور التعاون الدولي في الحدِّ من الهجرة غير الشرعية	202-185
9	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	226-203
10	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	245-227
11	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	273-246
12	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	299-274
13	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	329-300
14	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	348-330
15	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	373-349
16	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	390-374
17	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	414-391
18	الأمن السيبراني وعلاقتهُ بالأمن القومي: دراسة تحليلية	433-415
19	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	455-434
20	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	486-456
21	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	507-487
22	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	530-508
23	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	563-531
24	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	589-564
25	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	609-590
26	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	630-610
27	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	654-631
28	التحالف الروسي_ الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	677-655
29	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	699-678
30	صعود اليمين المتطرف في أوربا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوربي	727-700
31	الهجرة الخارجية من العراق : الأسباب والتحديات	751-728
32	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	786-752
33	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	805-787
34	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوربي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجًا	829-806
35	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	852-830

افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلًا متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمّن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقاربة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية.

إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثّل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيّرة.

أ. د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون

Mechanisms for the Implementation of Transitional Justice in Sierra Leone

م.م. فاطمة سعد عبد الواحد

كلية التربية/ الجامعة المستنصرية /العراق/ بغداد

Asst. Lecturer Fatima Saad Abdul Wahid

College of Education / Al-Mustansiriyah University
Iraq / Baghdad

fatimesaad@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

أظهرت تجربة سيراليون في العدالة الانتقالية، نموذجًا مهمًا لمعالجة آثار النزاعات المسلحة، إذ تمثلت المشكلة الأساسية للبحث، في كيفية التعامل مع الانتهاكات الجسيمة، التي وقعت خلال الحرب الأهلية، وتحقيق التوازن بين متطلبات العدالة، والمصالحة المجتمعية، في ظلّ ضعف مؤسسات الدولة، وانعدام الثقة بين أفراد المجتمع. وقد عالجت الدولة هذه الإشكالية، عن طريق تبنّي مجموعة من آليات العدالة الانتقالية، أبرزها إنشاء المحكمة الخاصة لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة، وتشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة، لكشف الانتهاكات، والاستماع إلى الضحايا، إلى جانب تنفيذ برامج جبر الضرر، وإعادة دمج المقاتلين السابقين، فضلاً عن إصلاح المؤسسات الأمنية، والقضائية. وأسهمت هذه الإجراءات مجتمعة في تحقيق قدر من العدالة، وتعزيز السلم الأهلي، إلا أنَّ ترسيخ الاستقرار المستدام، ظلَّ مرهونًا باستمرار الإصلاحات، وتعزيز سيادة القانون، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، سيراليون، الحرب الأهلية، المصالحة المجتمعية.

Abstract

The experience of transitional justice in Sierra Leone represents an important model for addressing the consequences of armed conflicts. The central research problem lies in how to deal with the grave violations committed during the civil war and how to achieve a balance between the requirements of justice and societal reconciliation, particularly in the context of weak state institutions and a lack of trust among members of society. The state addressed this issue by adopting a set of transitional justice mechanisms, most notably the establishment of the Special Court to hold accountable those responsible for serious crimes, and the creation of the Truth and Reconciliation Commission to uncover violations and hear victims' testimonies. In addition, reparations programs and the reintegration of former combatants were implemented, alongside reforms in the security and judicial institutions. Collectively, these measures contributed to achieving a degree of justice and strengthening civil peace. However, the consolidation of sustainable stability remains dependent on the continuation of reforms, the reinforcement of the rule of law, and the improvement of economic and social conditions.

Keywords: Transitional justice, Sierra Leone, civil war, societal reconciliation.

المقدمة

شهدت سيراليون خلال تسعينيات القرن العشرين، واحدة من أعنف الحروب الأهلية في القارة الإفريقية، والتي اتسمت بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت القتل، والتشريد، واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة، وتفكك النسيج الاجتماعي. ومع انتهاء النزاع، برزت الحاجة إلى تبني مقاربات شاملة، لمعالجة آثار الماضي، وبناء مستقبل أكثر استقرارًا ، وهو ما تجسد في اعتماد آليات العدالة الانتقالية، كوسيلة لتحقيق التوازن بين المساءلة القانونية، والمصالحة المجتمعية، وإعادة بناء الثقة بين الدولة، والمجتمع.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الأسباب البنيوية، والسياسية، والاجتماعية، التي أدت إلى اندلاع النزاع، وبيان مدى فاعلية آليات العدالة الانتقالية، في معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتخفيف من آثارها الإنسانية، فضلًا عن إبراز إسهام هذه الآليات في دعم مسار السلم الأهلي، وإعادة بناء الدولة. كما تكتسب الدراسة أهميتها من ندرة الدراسات العربية، التي تناولت تجربة سيراليون بصورة تحليلية شاملة.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحليل طبيعة النزاع الأهلي في سيراليون، وأسبابه، وبيان كيفية تطبيق آليات العدالة الانتقالية فيها، ومدى إسهام هذه الآليات في مرحلة ما بعد النزاع، في تهدئة الأوضاع، ومعالجة آثار الانتهاكات. كما يسعى البحث إلى توضيح دور المجتمع الدولي، ولاسيَّما الأمم المتحدة، في إدارة النزاع، ودعم عملية الانتقال، عن طريق القرارات الدولية، ورعاية اتفاقيات السلام.

إشكالية البحث

ينطلق البحث من إشكالية رئيسة مفادها: إلى أي مدى أسهم تطبيق آليات العدالة الانتقالية في سيراليون، في معالجة آثار النزاع الأهلي، وتحقيق السلم الأهلي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، أبرزها:

١. ما طبيعة النزاع الأهلي في سيراليون؟ وما أبرز أسبابه السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية؟

٢. ما آليات العدالة الانتقالية التي تمَّ تطبيقها في سيراليون؟ وإلى أي حد حققت هذه الآليات نتائج إيجابية على صعيد العدالة، والمصالحة، والاستقرار المجتمعي؟

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها: أنَّ النزاع الأهلي في سيراليون، كان نتاجًا لتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وأنَّ تطبيق آليات العدالة الانتقالية، أسهم بدرجات متفاوتة في التخفيف من آثار النزاع، وتحقيق نتائج إيجابية داخل المجتمع السيراليوني، على الرغم ممَّا شاب هذا التطبيق من قصور، وتحديات.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التاريخي، لتتبع جذور النزاع الأهلي في سيراليون، وتطوره، فضلًا عن المنهج التحليلي لدراسة آليات العدالة الانتقالية، وتقييم مدى فاعليتها في معالجة الانتهاكات، وتحقيق أهدافها. كما تمَّ توظيف المنهج النظمي، بوصفه إطارًا مستقلاً لتحليل تفاعل مكونات النظام السياسي، والمؤسسي، وفهم دور الفاعلين المحليين، والدوليين، في مرحلة ما بعد النزاع، وكيفية تأثير هذه التفاعلات في مخرجات العدالة الانتقالية.

هيكلية البحث

يتكون البحث من مبحثين: المبحث الأول بعنوان مفهوم العدالة الانتقالية، وجذورها التاريخية في سيراليون. يتكون من مطلبين: المطلب الأول بعنوان مفهوم العدالة الانتقالية، وأسسها النظرية، أمَّا المطلب الثاني فجاء بعنوان الخلفية التاريخية للنزاع المسلح في سيراليون. وكان المبحث الثاني بعنوان آليات العدالة الانتقالية في سيراليون، ويتكون من مطلبين: المطلب الأول بعنوان آليات العدالة الانتقالية، أمَّا المطلب الثاني فجاء بعنوان دور المنظمات غير الحكومية في سيراليون.

المبحث الأول

مفهوم العدالة الانتقالية وجذورها التاريخية في سيراليون

تعدُّ العدالة الانتقالية من المفاهيم السياسية الحديثة، التي برزت استجابة للتحولات التي تشهدها الدول الخارجة من النزاعات المسلحة، أو الأنظمة القمعية، وتهدف إلى معالجة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتحقيق التوازن بين متطلبات العدالة، والسلام، والاستقرار السياسي. ولا تقتصر العدالة الانتقالية على المحاسبة الجنائية، بل تشمل مجموعة من الآليات المتكاملة، مثل: كشف الحقيقة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، وضمان عدم تكرار الانتهاكات.

المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية وأسسها النظرية

تسمى الفترة التي تعقب اندلاع حرب أهلية، أو انقلاب، أو ثورة، أو نزاع مسلح، في بلد ما بالفترة الانتقالية، وخلال هذه الفترة يتعرض العديد من الأفراد المدنيين في كثير من الأحيان، للموت أو الاختفاء أو الإصابة الجسدية. ولذلك كان لا بدَّ من وضع نهج، أو أسلوب، أو نظام، يعالج متطلبات

العدالة لهؤلاء الضحايا، من أجل جبر الضرر الذي لحق بهم، ويسعى إلى إصلاح مؤسسات الدولة، فضلًا عن تحقيق المصالح الوطنية بين أبناء الدولة. وقد أطلق على هذا النظام اسم العدالة الانتقالية، وهو نظام يسعى إلى تعزيز أسس الديمقراطية، ومبدأ المساءلة، وعدم إفلات مرتكب الجريمة من العقاب، وبناء مستقبل خالٍ من أي انتهاكات لحقوق الإنسان1.

فالعدالة الانتقالية مصطلح يقتصر على الفترة التي تشهد تغيرات سياسية، والتي تتميز باتخاذ الإجراءات السياسية، والقانونية، لمواجهة الجرائم التي ارتكبها نظام قمعي سابق، سواء حدثت هذه الانتهاكات فجأة، أو على مدى عقود طويلة من الزمن، ومن ثم تطوير الآليات التي تشمل محاسبة المدانين بالانتهاكات، وتعويض الضحايا الذين تضرروا، وإرساء مبادئ المصالحة بين الأفراد. ويتم ذلك عن طريق قواعد، وتشريعات، تواكب حالة التحول، أو الانتقال، وعدم تكرار أخطاء الماضي2. وترتكز العدالة الانتقالية على مجموعة من الأسس النظرية، أبرزها:

أولًا- حق الضحايا في العدالة عن طريق محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

ثانيًا- حق المجتمع في معرفة حقيقة ما حدث خلال فترات الصراع.

ثالثًا- أهمية المصالحة كشرط أساسي لتحقيق السلام الاجتماعي.

رابعًا- الإصلاح المؤسسي لضمان عدم تكرار الانتهاكات مستقبلا.

ولا تقتصر العدالة الانتقالية على العدالة الجنائية التقليدية، بل تشمل أدوات أخرى، مثل: لجان الحقيقة، وبرامج التعويضات، والعفو المشروط، والإصلاحات الدستورية والمؤسسية. ويعكس هذا التنوع الاعتراف بأنَّ مجتمعات ما بعد الصراع، تحتاج إلى نهج شامل يتجاوز العقاب وحده.

1- فاتن طعمة كردي، رنا الطيف جاسم، العدالة الانتقالية ودورها في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، عدد خاص، (٢٠٢٥)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، ص١١٩.

2- جواد كاظم عجيل، العدالة الانتقالية ما بعد النزاعات المسلحة (العراق ما بعد ٢٠٠٣)، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية الحقوق ، (٢٠١٥-٢٠١٦)، ص ٨-٩.

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية للنزاع المسلح في سيراليون

أولًا- طبيعة سيراليون

تقع سيراليون في غرب قارة إفريقيا على ساحل المحيط الأطلسي، ويحدها من الشمال غينيا، ومن الجنوب الشرقي ليبيريا، وعاصمتها فريتاون، تبلغ مساحتها حوالي (71.740) كيلومتر مربع. يشكّل المسلمون قرابة (62%) من سكان سيراليون، و(28%) مسيحيون، و(10%) ديانات أخرى3.

وهنالك اثنتا عشرة مقاطعة، ومائة وتسعة وأربعون مشيخة، وتخضع المشيخات لسلطة الزعماء التقليديين الملقبين بزعماء القبائل، والقصد من تقسيم البلد إلى هذه الوحدات الإدارية، هو تأمين سيطرة، وحكم أفضل. كما هناك هيئات حكومية محلية في مجالس المقاطعات، والمدن، تستكمل الجهود التي تبذلها الحكومة المركزية، لتوفير المرافق الأساسية للمناطق المحلية. تعدُّ مدينة فريتاون هي عاصمة سيراليون، ويبلغ عدد سكان سيراليون، وفقا لبيانات البنك الدولي، (٥،٥٦٠٠٠٠) نسمة عام (٢٠٠٨)، ويتألف السكان الأصليون من (١٨) مجموعة أثنية، هي: تمنه وتشكل (٣٠%)، ومنده وتشكل (٣٠%)، وكريو تبلغ حوالي (١%)، وينتشر ما تبقى منهم في أكثر من (١٥) مجموعة قبلية أخرى، فضلًا عن ذلك توجد أقليتان لبنانية، وهندية، ومجموعات صغيرة أخرى من أصول أوربية، وباكستانية، ويدين غالبية السكان في سيراليون بالديانة الإسلامية، إذ يمثل المسلمون (٦٠%) من السكان، في حين يدين معظم أبناء إثنية الكريول بالمسيحية. واللغة الرسمية في سيراليون اللغة الانكليزية، في حين تعدُّ لغتا التيمني، والمندي، اللغات العامية في سيراليون4.

وتشتهر سيراليون بإنتاج الالماس، وتعدُّ من الدول التي شهدت صراعات داخلية، بما في ذلك الصراع الأهلي الذي استمر لمدة عشر سنوات، بين عامي (1991-2002)، والذي وقع بين حكومة سيراليون، والجماعات المتمردة، مثل: الجبهة الثورية المتحدة (جماعة مسلحة نشأت في التسعينيات خلال الحرب الأهلية في سيراليون، وسعت إلى الإطاحة بالحكومة) 5.

3- مروة حسن محمد ، وفاء صباح خدر ، دور مصادر التمويل الخارجي في النمو الاقتصادي لدول ما بعد الصراع دراسة تحليلية (كمبوديا ، سيراليون) أنموذجًا، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، العدد (١) لسنة (٢٠٢٥)، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد، ص٨٨٢.

4- الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وثيقة أساسية موحدة تشكّل جزءًا من تقارير الدول الأطراف، سيراليون، (٢٠١٢)، ص٧_٨.

5- وليد أحمد الجرجري، دور الأمم المتحدة في إرساء الديمقراطية، دراسة تحليلية تطبيقية في إطار القانون الدولي العام، ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص ٣٣٧.

ثانيًا- الجذور التاريخية للأزمة في سيراليون

يتضح من استعراض المسار التاريخي لسيراليون، أنَّ جذور الأزمة التي انتهت بالحرب الأهلية، لا يمكن فصلها عن الإرث الاستعماري، وطبيعة بناء الدولة بعد الاستقلال. فقد أسهمت السيطرة الاستعمارية البريطانية، التي بدأت فعليًا عام (1808)، وتوسعت بعد (1896) عبر نظام المحميات، في خلق بنية سياسية، وإدارية، مزدوجة، قامت على التمييز بين المركز (فريتاون)، والأطراف، الأمر الذي أضعف عملية الاندماج الوطني، وأسس لانقسامات داخلية عميقة، استمرت حتى مرحلة ما بعد الاستقلال[1].

وعلى الرغم من حصول سيراليون على استقلالها عام (1961)، إلا أنَّ الدولة الجديدة ورثت مؤسسات هشة، وغير قادرة على إدارة التعدد الاجتماعي، أو تحقيق تنمية متوازنة. وقد ظهر هذا الضعف بوضوح في أول اختبار سياسي حقيقي بعد الاستقلال، وهو انتخابات عام (1967)، التي أفضت إلى أزمة سياسية، وانقلاب عسكري سريع، ما يعكس غياب تقاليد ديمقراطية راسخة، وضعف الشرعية السياسية للنظام الحاكم[2].

ومع التحول إلى النظام الجمهوري عام (1971)، في عهد سياكا ستيفنز، اتجهت البلاد نحو تركيز السلطة، وتكريس الحكم الفردي، وهو ما تعزز بإقرار دستور (1978)، الذي رسّخ عمليًا نظام الحزب الواحد. وقد أدى هذا التوجه إلى تآكل مؤسسات الدولة، وانتشار الفساد، فضلاً عن التدهور الاقتصادي، والاجتماعي، مما أسهم في تقويض الثقة بين الدولة، والمجتمع، وخلق بيئة خصبة لعدم الاستقرار السياسي.

في هذا السياق، لم يكن انتقال السلطة إلى جوزيف مومو عام (1985)، سوى استمرار لنهج الحكم الضعيف، إذ تفاقمت الأزمات الاقتصادية، وازدادت معدلات الفقر، والتهميش، لاسيَّما في المناطق الريفية. ويمكن القول: إنَّ هذه الظروف شكَّلت حاضنة موضوعية، لاندلاع التمرد المسلح عام (1991)، بقيادة الجبهة الثورية المتحدة، التي استغلت حالة السخط الشعبي، وضعف الدولة، لتوسيع نفوذها.

كما تكشف أحداث الفترة (1991–1995) عن طبيعة الدولة الهشة، إذ أدى الانقلاب العسكري عام (1992)، إلى عدم الاستقرار، من دون أن ينجح في احتواء التمرد، بل على العكس، تصاعدت حدة الصراع، وتحول إلى حرب أهلية شاملة. ويُلاحظ هنا أنَّ الصراع لم يكن مجرد مواجهة داخلية، بل ارتبط بعوامل إقليمية، ودولية، إذ أدى دعم الرئيس الليبيري تشارلز تايلور للجبهة الثورية المتحدة، دورًا حاسمًا في إطالة أمد النزاع، وتعقيده.

ومن الناحية الاقتصادية، شكّلت الموارد الطبيعية، ولاسيَّما الماس، عاملاً مركزيًا في تغذية الحرب، غذ تحولت إلى مصدر تمويل رئيس للأطراف المتحاربة، ما أدى إلى ظهور ما يُعرف بـ"اقتصاد الحرب". وقد

أسهمت أيضًا الشركات العسكرية الخاصة، والميليشيات المحلية، مثل الكاماجورز، في تعقيد المشهد الأمني، وإطالة أمد الصراع.

أمَّا على الصعيد الإنساني، فقد اتسمت الحرب بمستوى غير مسبوق من العنف، تجسد في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تجنيد الأطفال، والاغتصاب، والتعذيب، وهو ما يعكس انهيار القيم، والمؤسسات، على حدٍّ سواء.

وفي ظلّ هذا التصعيد، برز الدور الإقليمي، والدولي، ولاسيَّما عن طريق المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)، التي سعت إلى احتواء النزاع عبر الوساطة السياسية. وقد تُوجت هذه الجهود بسلسلة من الاتفاقيات، أبرزها اتفاق لومي للسلام عام (1999)، الذي مثّل نقطة تحول نحو إنهاء الحرب، وإن كان قد جاء نتيجة توازنات قسرية، أكثر منه تعبيرًا عن تسوية مستدامة6.

ثالثًا- أسباب النزاع

تُعدُّ سيراليون من الدول الإفريقية التي شهدت نزاعات أهلية معقدة، نتيجة تداخل مجموعة من العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، إذ اندلع الصراع عام (1991) في سياق تراكم أزمات بنيوية عميقة. ولا يمكن إرجاع أسباب النزاع إلى عامل واحد، أو عدَّها مجرد وجهات نظر متباينة، بل تمثل في مجموعها إطارًا متكاملاً لتفسير اندلاع الحرب، واستمرارها. فقد كان الصراع على الموارد الطبيعية، ولاسيَّما الماس فيما عُرف بـ"ألماس الدم"، عاملًا رئيسًا في تمويل النزاع، وإدامته، إلى جانب انتشار الفساد، وضعف مؤسسات الدولة، وعجزها عن بسط سلطتها، فضلًا عن تفشي الفقر، والبطالة، وغياب التنمية. كما أسهم ضعف الجيش، والأجهزة الأمنية، في تفاقم حالة عدم الاستقرار، بالتوازي مع تصاعد حركات التمرد. ولا يمكن إغفال تأثير التحولات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، التي أضعفت دعم الدولة، وأسهمت في بروز فاعلين مسلحين جدد، فضلًا عن الضغوط السكانية، والتدهور البيئي. وبذلك فإنَّ النزاع في سيراليون، جاء نتيجة تفاعل هذه العوامل مجتمعة، وليس نتيجة سبب منفرد7.

يتضح ممَّا سبق، أنَّ الحرب الأهلية لم تكن حدثًا مفاجئًا، بل نتيجة تراكمات تاريخية بدأت من الحقبة الاستعمارية، مرورًا بفشل بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال، وصولاً إلى تفاعل العوامل الداخلية، مع

6- مجموعة من المؤلفين، العدالة الانتقالية في افريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية،دراسة في تجارب لجان الحقيقة: مكتسبات وتحديات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية_المانيا، ط ١، (2018)، ص٣١٥.

7- نصيرة صالحي، مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل بناء السلام لما بعد النزاع في ظل التحولات العالمية الراهنة، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر _باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (٢٠٢٠)، ص١٦.

التدخلات الإقليمية، والاقتصادية. وهو ما يبرز أهمية معالجة الجذور البنيوية للنزاعات، وليس الاكتفاء بالتسويات السياسية المؤقتة.

المبحث الثاني

آليات العدالة الانتقالية في سيراليون

تعدُّ آليات العدالة الانتقالية في الدولة المعنية، ضرورية لتحديد مسؤوليات الجناة، وتعويض الضحايا، لتحقيق المصالحة، واستعادة التماسك المجتمعي، إنَّ الوصول إلى هذا الهدف قد يتطلب عدالة متعددة الأبعاد، قضائية تهدف إلى تطبيق القانون، وتحقيق سيادته، من جهة، وتصحيحية تعالج الانتهاكات الجسيمة، وتضمد جراح الماضي، من جهة أخرى8.

المطلب الأول: آليات العدالة الانتقالية

هناك جملة من آليات العدالة الانتقالية، التي طبقت في سيراليون بعد النزاع الذي حصل داخل المجتمع، وما نتج عنه العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، من قتل، وتجنيد قسري للأطفال، وفساد حكومي.

أولًا- لجنة الحقيقة والمصالحة

تعدُّ (لجان الحقيقة والمصالحة) إحدى أهم آليات العدالة الانتقالية، التي تسعى إلى إعادة استتباب الثقة، والأمن، وإعادة بناء مؤسسات الدولة. لقد أصبحت (لجان الحقيقة والمصالحة) أحد الخيارات الأساسية، لتجسيد العدالة الانتقالية؛ إذ يمكن اعتبار هذه اللجان كآليات وسيطة، غرضها المساءلة عن الجرائم المرتكبة في الماضي، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان9.

و بعد انتهاء الحرب الأهلية في سيراليون، التي استمرت عقدًا كاملًا، وانتهت بالركود الاجتماعي، والاقتصادي. وفي إطار مبادرة بناء السلام، تمَّ إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، وكلفت بالتحقيق في أسباب اندلاع الحرب، وتقديم التوصيات لمنع تكرارها، وتعزيز المصالحة الوطنية، وقدمت الهيئة توصيات عامة، وتوصيات يجب تنفيذها، (30%) منها للنساء؛ لأنَّ النساء، والفتيات، والأطفال، تعرضوا لهجمات ممنهجة أثناء النزاع، مثل: التعذيب، والاغتصاب، والاعتداء الجنسي، وانعدام المساواة...إلخ

8- فوزية قاسي ، تجارب العدالة الانتقالية في القارة الأفريقية ، لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون نموذجًا، العدد (٢٧) لسنة (٢٠١٦)، ص٨٣ ، قراءات اجتماعية، ص٨٣.

9- فوزية قاسي، المصدر سبق ذكره، ص٨٣.

وبناءً على ذلك، أصدرت الحكومة كتابًا أبيض، كجزء من التزامها بالتنفيذ الكامل لتوصيات هيئة الحقيقة والمصالحة، وتمَّ تحقيق ما يأتي: إجراء إصلاحات قانونية تهدف إلى معالجة قضايا حقوق الإنسان، وإنشاء لجنة لحقوق الإنسان، وإنصاف ضحايا الحرب، وتقديم اعتذار رئاسي للنساء10.

مثَّل ذلك خطوة إيجابية نحو الاعتراف بالضحايا، إلا أنَّ تنفيذ التوصيات بقي جزئيًا، ما يعكس فجوة بين الالتزام السياسي، والتطبيق العملي.

وفي السياق نفسه، أبصرت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في يوليو/ تموز (٢٠٠٢)، وجاء في ملصقات اللجنة، ومنشوراتها، شعارات مثل: "الحقيقة تجرح، ولكن الحرب تجرح أكثر ". وناشدت المسرحيات، والأغاني التلفزيونية بلغة كريو _أطلق أفكارك ومشاعرك، ابلاغ الحضور من أهالي سيراليون، باتباع نهج ممارسة قول الحقيقة في جلسات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، ونصَّ قانون اللجنة عام (٢٠٠٠) على أنَّ قول الحقيقة، هو الوسيلة الأساسية الذي تسعى اللجنة عن طريقها إلى تحقيق الأهداف الخمسة لمهمتها، وهي: "إعداد سجل تاريخي غير متحيز للانتهاكات والاعتداءات، والتعامل مع مسألة الإفلات من العقاب، والاستجابة لاحتياجات الضحايا، وتشجيع مداواة الجراح والمصالحة، ومنع تكرار الانتهاكات والاعتداءات التي حصلت"11. كما وردت ضمن قانون أحداث هيئة الحقيقة والمصالحة في سيراليون، مقتضيات تخص الحق في معرفة الحقيقة، وحفظ الذاكرة، إذ نصَّت على:

١_ القيام بالأبحاث والتحقيقات حول الأحداث الرئيسة، من حيث أسبابها، وأشكال الانتهاكات التي وقعت فيها، والجهات المسؤولة.

٢_ تنظيم جلسات الاستماع، يتم عن طريقها استجماع التصريحات الفردية، وتجميع المعلومات الخاصة بالأحداث.

٣_ تنظيم جلسات فردية لتلقي الشهادات الخاصة بالانتهاكات.

٤_ تنظيم جلسات استماع عمومية للاستماع إلى صوت الضحايا، ومرتكبي الانتهاكات12.

10- الأمم المتحدة الجمعية العامة ، تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ ، من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ، الفريق المعني بالاستعراض الدوري الشامل ،الدورة الحادية عشر ، جنيف ، (٢٠١١)، ص ٧.

11 تقرير صادر من معهد السلام الأمريكي، إعادة النظر في لجان تقصي الحقائق والمصالحة: دروس في سيراليون، (٢٠٠٥)، ص٢.

12 عبد الله خليل، خريطة العدالة الانتقالية في مصر منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ (المسار، التحديات، السياسات)،على الموقع الإلكتروني ، Books. Google. Iq, ص ٤٣٧.

وبناءً على ما ذكر آنفًا، وعلى الرغم من أهمية اللجنة في كشف الحقيقة، وتوثيق الانتهاكات، إلا أنَّ اعتمادها على الشهادات الطوعية، وعدم امتلاكها سلطة إلزامية في المحاسبة، حدّ من فعَّاليتها في تحقيق العدالة، مما يعكس إشكالية الاعتماد على الحقيقة وحدها من دون مساءلة صارمة.

ثانيًا- آليات المقاضاة

اتسم القطاع القضائي بالضعف بعد الحرب الأهلية؛ إذ أصدرت المحاكم المحلية، والمحاكم القبلية غير الرسمية، أحكامًا تعسفية، لكن مع المفاوضات التي نتجت عن اتفاقية لومي للسلام، طالبت الحكومة بإنشاء محكمة خاصة لسيراليون، لإعادة بناء سيادة القانون كجزء من بناء السلام في سيراليون، وتحقيق العدالة، والأمن في البلاد. كما تمَّ إنشاء عدة هيئات، منها: هيئة الرقابة التي تضم لجنة مكافحة الفساد، بموجب قانون (2000)، ولجنة إصلاح القوانين، بموجب قانون (2003)، بهدف إرساء العدالة والرقابة**13**.

أولاً- المحكمة الخاصة لسيراليون

أُنشئت المحكمة الخاصة لسيراليون، بناءً على طلبٍ تقدم به الرئيس أحمد تيجان كاباه، إلى مجلس الأمن في (12) حزيران/يونيو (2000)، الأمر الذي أسفر عن إصدار مجلس الأمن قراره في (14) آب/أغسطس (2000)، القاضي بإنشاء محكمة خاصة مستقلة، تتولى محاكمة الأشخاص الذين يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية، عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، والقانون الوطني السيراليوني.

وبموجب الفقرة الأولى من القرار، تُنشأ المحكمة استنادًا إلى اتفاق يُبرم بين طرفين، هما: حكومة سيراليون، والأمين العام للأمم المتحدة. وقد حرصت الأمم المتحدة على ضمان عدم تعارض عمل المحكمة الخاصة، مع مهام لجنة الحقيقة والمصالحة، بل على تحقيق التكامل بين المؤسستين. وفي هذا السياق، أكَّد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن عام (2000)، على ضرورة استخدام المحكمة الخاصة، ولجنة الحقيقة والمصالحة، بصورة تكاملية، مع الاحترام الكامل للاختصاصات المختلفة، والمتداخلة، لكل منهما**14**.

أمَّا من حيث الاختصاص الزمني، فقد اتفق الأطراف المتفاوضون، على أن تمتد ولاية المحكمة لنحو خمس سنوات، تبدأ من تاريخ توقيع اتفاق أبيدجان في (30) تشرين الثاني/نوفمبر (1996)، بوصفه أول اتفاق سلام أُبرم بين أطراف النزاع، وتنتهي باتفاق أبوجا الموقّع في أيار/مايو (2001)، والذي أنهى الحرب

13- نصيرة صالحي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠.

14- نصيرة صالحي، ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٠.

الأهلية رسميًا في البلاد. وفيما يتعلق بالاختصاص المكاني، فقد اقتصر نطاقه على إقليم سيراليون، بوصفه مقر المحكمة، وذلك وفقاً للمادة التاسعة من نظامها الأساسي. وقد ترتب على هذا القيد، إتاحة الفرصة لبعض الجناة للفرار خارج البلاد، وطلب اللجوء، فضلاً عن صعوبة استدعائهم من دول أخرى، في حال عدم وجود اتفاقيات لتسليم المتهمين، الأمر الذي أسهم في تعزيز احتمالات الإفلات من العقاب.

أمَّا بما يتعلق بالاختصاص الموضوعي، تختص المحكمة الخاصة لسيراليون بالنظر في الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن الجرائم المنصوص عليها في قانون سيراليون، شريطة أن تكون قد ارتُكبت داخل إقليم الدولة.

ثانيًا- محاكم القادة (محاكمة كبار المسؤولين)

تمثل محاكمة القادة إحدى الآليات الجوهرية في إطار المقاضاة، إذ ركزت الجهود في مساءلة القيادات العليا، المسؤولة عن توجيه الانتهاكات، وقيادتها، بدلًا من ملاحقة الأفراد ذوي الرتب الدنيا. وقد أسهم هذا التوجه في ترسيخ مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، وإيصال رسالة واضحة مفادها: أنَّ القيادات السياسية، والعسكرية، ليست بمنأى عن المساءلة. كما ساعدت هذه الآلية في تقليص نطاق الإفلات من العقاب، مع الأخذ بنظر الاعتبار محدودية الإمكانات القضائية، وضرورة تحقيق توازن بين العدالة، والاستقرار.

وقد انحصرت المقاضاة وفقاً للفقرة الثالثة من القرار المنشئ للمحكمة – بالأشخاص الذين يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية الجنائية عن ارتكاب تلك الجرائم، سواء عن طريق التخطيط لها أو التحريض عليها أو إصدار الأوامر بتنفيذها، أو المساهمة المباشرة في ارتكابها، أو تقديم أي شكل من أشكال المساعدة أو التشجيع. وقد أُنيطت بالمحكمة مهمة التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب، بحق المسؤولين الرئيسين عن الانتهاكات الجسيمة، والمروّعة، لحقوق الإنسان، التي وقعت خلال فترة النزاع المسلح. وفي هذا الإطار، واصلت المحكمة محاكمة الرئيس الليبيري السابق تشارلز تايلور، كما صدرت أحكام بالسجن بحق ثمانية مدانين نُفذت في رواندا. وقد أدت المحكمة دورًا محوريًا لا يمكن إنكاره، في الحد من الإفلات من العقاب، سواء بالنسبة لمعارضي النظام، أو لمؤيديه، وهو ما تعزز بكونها محكمة مستقلة ذات طابع دولي، وغير خاضعة لهيمنة أو سيطرة النظام القضائي الداخلي15.

ثالثًا- جبر الضرر

15- بدر حسن شافعي، العدالة الجزائية الانتقالية في أفريقيا: الدروس والتجارب ، على الموقع الإلكتروني ، https://eipss-eg.org، تاريخ المشاهدة ، 2024/1/22.

لـم يُحقـق برنـامج التعويضـات في سـيراليون، الـذي أُنشـئ عـام (2008)، الأثـر المنشـود في جبر الضـرر الواقـع على ضـحايا العنـف، بمـا في ذلـك مبتـورو الأطـراف، وأرامـل الحـرب مـن المـدنيين، والأشـخاص الـذين تعرضـوا لإصـابات خطيرة، فضـلاً عـن الأطفـال المتضـررين مـن النزاع المسـلح. إذ اقتصـر البرنـامج على تقـديم اسـتحقاقات جزئيـة لنحـو (20,000) ضـحية فقـط، مـن أصـل (32,000) ضـحية مسـجّلة، إلـى جانـب تنظـيم مناسـبات رمزيـة للتعـويض علـى مسـتوى المجتمعـات المحلية، من دون أن يرقى ذلك إلى تلبية الاحتياجات الفعلية للضحايا16.

وفي محاولـة لـدعم اسـتمرارية البرنـامج، أنشـأت حكومـة سـيراليون الصـندوق الـوطني الاسـتئماني للضـحايا، بهـدف الإسـهام في تمويـل العـلاج الطبي الطـارئ، للضـحايا الـذين يعـانون مـن حـالات صحية تهـدد حيـاتهم. كمـا تلقّـى البرنـامج منحـة إضـافية قُـدّرت بمليـون دولار، مـن صـندوق الأمـم المتحـدة الإنمـائي للمـرأة. ومـع ذلـك، ظـلَّ حجـم الـدعم المقـدم غير كافٍ، الأمـر الـذي أبـرز حاجـة ملحّـة إلى مزيـد مـن المسـاندة مـن المجتمـع الدولي17.

ويُثيـر تعثـر، واسـتمرارية دفـع التعويضـات، مخـاوف جدّيـة مـن تفـاقم مشـاعر الغضـب، والإحبـاط، لـدى الضـحايا، لاسـيَّما في ظـلّ التبـاين الواضـح بـين أوضـاعهم، وأوضـاع المقـاتلين السـابقين (الجنـاة المعلنـين)، الـذين اسـتفادوا مـن مسـاعدات ماليـة، وبـرامج تـدريب، وتأهيـل، في إطـار سياسـات نـزع السـلاح، والتسـريح، وإعـادة الإدمـاج. وفي السـياق ذاتـه، شـملت تـدابير جبـر الضـرر في سـيراليون، تقـديم اعتـذار رسـمي مـن رئـيس الجمهوريـة، إلى النسـاء، والفتيـات، عمّـا تعرضـن لـه مـن معانـاة، وانتهاكـات، خـلال فتـرة الحـرب الأهلية18.

رابعًا- إصلاح المؤسسات

تعـدُّ عمليـة إصـلاح المؤسسـات، إحـدى الركـائز الأساسـية في مسـار العدالـة الانتقاليـة، إذ تهـدف إلى إعـادة بنـاء هياكـل الدولـة على أسـس قانونيـة، ومؤسسـية، تضـمن احتـرام حقـوق الإنسـان، وتعـزز الثقـة بـين المـواطن، والسـلطة. وتبـرز أهميـة هـذا الإصـلاح في الـدول الخارجـة مـن النزاعـات، أو الأنظمـة الاسـتبدادية، إذ غالبًـا مـا تكـون المؤسسـات ولاسـيَّما الأمنيـة، والقضـائية، قـد تورطـت في انتهاكـات جسـيمة، أو أصبحت أدوات لخدمة السلطة على حساب المجتمع.

16- بدر حسن شافعي ، مصدر سبق ذكره.

17- تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، سيراليون، (٢٠١١)، ص٤.

18- تقريـر مفوضـة الأمـم المتحـدة السـامية لحقـوق الإنسـان، المسـاعدة المقدمـة إلى سـيراليون في مجـال حقـوق الإنسـان، (٢٠١٢)، ص١٠.

أولا: تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد

يُعدُّ الحكم الديمقراطي، وإنشاء مؤسسات وطنية قوية، وتعزيزها، من العناصر الأساسية لتحقيق السلام الدائم، والتقدم الاقتصادي، والاجتماعي، وتعزيز حقوق الإنسان، وسيادة القانون. وقد شكَّلت هذه المبادئ إحدى الاستراتيجيات الرئيسة لحكومة سيراليون، في جهودها لتعزيز الديمقراطية، وبناء حكومة قابلة للمساءلة، وتوسيع سلطة الدولة، وتقديم الخدمات إلى جميع مناطق البلاد.

وتعتمد هذه الاستراتيجيات على الاعتراف بتهميش بعض فئات السكان ضمن العملية السياسية، والافتقار إلى المساواة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية، وهما عاملان أساسيان أسهما في اندلاع الحرب الأهلية، ويشكلان تهديدًا مستمرًا لتوطيد السلام.

وقد أدركت الحكومة أهمية تعبئة الموارد، والدعم التقني الكافي، لإجراء انتخابات المجالس المحلية، كما بذلت جهودًا كبيرة لمعالجة الفساد، عن طريق إنشاء لجنة مكافحة الفساد. إلا أنَّ الفساد لا يزال يمثل تحديًا رئيسًا، ويشكّل أحد الأخطار التي تهدد استقرار البلاد، وتقدمها الاقتصادي، والاجتماعي. ولمكافحة هذه الظاهرة بشكل فعّال، من الضروري تبني تدابير ملموسة، والالتزام السياسي الصارم، والتي تشمل تعزيز دور لجنة مكافحة الفساد، وإعادة النظر في القانون، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، فضلًا عن جهود إضافية لتعزيز قدرات الحكومة في إدارة الموارد الطبيعية، وتنظيمها لصالح المواطنين، وفق مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية**19**.

ثانيًا- إصلاح قطاع العدالة والأمن

يعدُّ الأمن، وإصلاح قطاع العدالة، من الترتيبات الأساسية في مرحلة ما بعد النزاع، وهو ما سعت إليه سيراليون، عن طريق جهودها الرامية إلى إعادة استقرار الأمن، وإصلاح المحاكم المحلية، وتعزيز الأنظمة القانونية الرسمية، وبناء القدرات في جميع مؤسسات العدالة. وقد جرت انتخابات الحكم المحلي عام (2004)، كجزء من هذه العملية، إلى جانب تفعيل البرامج، والمبادرات الداعمة كافة، لفترة ما بعد النزاع، ضمن إطار تطوير قطاع العدالة. كما ركزت الحكومة في الاعتماد على آليات العدالة الرسمية، والرقابية، بدل الآليات العرفية التقليدية السائدة في المناطق الريفية، والتي كان يحكمها نظام العشائر، بهدف تحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز السلام المستدام**20**.

وفي الصدد نفسه، قدَّم مكتب الأمم المتحدة دعمًا مهمًا لشرطة سيراليون، عن طريق توفير التدريب، والتوجيه، في مجالات السيطرة على النظام العام، والحفاظ عليه، كما عمل المكتب بشكل وثيق مع

19- تقرير لجنة بناء السلام، إطار سيراليون للتعاون في بناء السلام، (٢٠٠٧)، ص ٨_٩.

20- نصيرة صالحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥.

الشـرطة، لتعزيـز أنشـطة التعـاون الراميـة إلى تحسـين الإجـراءات، والممارسـات المتبعـة في التعامـل مـع حـالات العنـف في الـبلاد. وقـد اضـطلع المكتـب بـدور محـوري، في مسـاعدة الشـرطة على إعـداد الخطـط العمليـاتيـة، بمـا يتوافـق مـع المعـايير الديمقراطيـة، ومبـادئ حكـم القـانون. وعلى الـرغم مـن هـذه الإنجـازات، لا تـزال شـرطة سـيراليون تواجـه تحـديات كبيـرة، أبرزهـا نقـص المركبـات، ومعـدات الاتصـال، وعـدم كفايـة أمـاكن الإقامـة في الثكنـات. كمـا لا تـزال الـبلاد بحاجـة إلى دعـم إضـافي لإنشـاء وحـدة احترافيـة، لتعزيـز نظـام التحقيقـات الداخليـة، في حـالات سـوء سـلوك الأفـراد، ولإعـداد خطـة وطنيـة شـاملة، تهـدف إلى تحسـين أوضاع مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة.

فضـلًا عـن ذلـك، تبنـت حكومـة سـيراليون، بـدعم وتمويـل دوليـين، برنـامج نـزع السـلاح، وتسـريح الجنـود، وإعـادة إدمـاجهم في المجتمـع، والـذي أسـفر عـن نـزع السـلاح، وتسـريح نحـو (70,000) شـخص، ممـا أسـهم في تعزيز الاستقرار، والأمن، بعد انتهاء النزاع المسلح21.

كمـا واصـل مكتـب الأمـم المتحـدة الاتصـال مـع القـوات المسـلحة لجمهوريـة سـيراليون، بالتعـاون مـع الفريـق الـدولي للتـدريب في مجـال المشـورة العسـكرية، الخاضـع لقيـادة المملكـة المتحـدة، ومـع شـركاء آخـرين، بغيـة رصـد الحالـة الأمنيـة فـي البلـد، والإبـلاغ عنهـا، وتقـديم التوصـيات بشـأن التهديـدات الداخليـة، والخارجية22.

ثالثًا- إصلاح التعليم

تكفـل حكومـة سـيراليون تنـوع البرامج التعليميـة في الـبلاد، ويؤكـد الدسـتور على تكـافؤ الفـرص لجميـع المـواطنين في الوصـول إلى التعلـيم. كمـا يـنص على مـنح الأولويـة لحمايـة حقـوق الفئـات الضـعيفة، بمـا في ذلـك الأطفـال، والنسـاء، وذوي الإعاقـة، عـن طريـق تـوفير المؤسسـات التعليميـة اللازمـة، والتمويـل الكـافي، لضمان تمتعهم بحقهم في التعليم23.

تواصـل حكومـة سـيراليون تعزيـز فـرص التعلـيم لجميـع المـواطنين، بهـدف تعمـيم التعلـيم، لاسـيَّما التعلـيم الابتـدائي. وتشـير الدراسـات الاستقصـائية التي أجرتهـا وزارة التعلـيم، إلى أنَّ معـدل الأميـة لا يـزال مرتفعًـا للغايـة، وهـو مـا دفـع إلى إصـدار قـانون التعلـيم لعـام (2004) لمعالجـة هـذا الوضـع، إذ تضـمن أحكامًـا خاصـة بمحـو أميـة الكبـار، وتطـوير مؤسسـات التعلـيم العـالي، ومعاهـد الفنـون التطبيقيـة، والجامعـات،

21- التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

22- التقرير الخامس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، (٢٠١٠)، ص٥_٦.

23 - تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة ١٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان، سيراليون، (٢٠١١)، ص ١٣_١٥.

وبرامج المدارس الثانوية. كما نصَّ القانون على إلزامية التعليم الأساسي لكل طفل تتراوح أعمارهم بين (6) و(16) سنة، مؤكدًا التزام الحكومة بتوفير التعليم النظامي الإلزامي.

ولتعزيز هذا التوجه، تقوم الحكومة بتدريب مستشاري التوجيه في جميع المدارس، لتقديم المشورة الأسرية، والإرشاد، حول المسار التعليمي، والمهني، للطلاب. وفيما يتعلق بالبنية التحتية التعليمية، تكفل الحكومة وجود مدارس ثانوية في جميع المشيخات، بوصفها حقًا دستوريًا لكل طفل. كما صدر قانون لجنة خدمات التدريس لعام (2010)، لضمان حماية حقوق المعلمين، بما يسهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي، المتمثل في تحسين مستوى التعليم، وتعزيزه، في سيراليون24.

رابعًا- تمكين الشباب وتأهيلهم

تشير لجنة الحقيقة والمصالحة إلى أنَّ التهميش، والإقصاء السياسي للشباب، يُعدان من الأسباب الجذرية للنزاعات الأهلية، وتهديد استدامة السلام في سيراليون. ويواجه الشباب العديد من العقبات، بما في ذلك صعوبة الحصول على فرص التوظيف، وتدني مستوى التعليم، ومحدودية الوصول إلى الأراضي، ورأس المال الاجتماعي. ويشمل ذلك الشباب المحاربين السابقين، والشباب الفقراء المعزولين اجتماعيًا في المناطق الريفية، فضلاً عن الشباب المقيمين في المستوطنات العشوائية بالمناطق الحدودية. وللتغلب على هذه التحديات، وضمان مشاركة الشباب الكاملة في العملية السياسية، وحماية حقوقهم، تمَّ تنفيذ عدة مبادرات، من أبرزها مخطط توظيف الشباب الذي أطلقته الحكومة عام (2001)، بهدف توفير نحو (135,000) فرصة عمل. كما تمَّ وضع سياسة وطنية للشباب، تشمل إنشاء لجنة وطنية، لتعزيز تمكين الشباب، وزيادة مشاركتهم في اتخاذ القرار25.

كما وقعت حكومة سيراليون، وصدقت على (٦) اتفاقيات في منظمة العمل الدولية، وهي:

١_اتفاقية الحرية النقابية، وحماية حق التنظيم.

٢_اتفاقية حق التنظيم، والمفاوضة الجماعية.

٣_اتفاقية التمييز في الاستخدام، والمهنة.

٤_اتفاقية الحد الأدنى للسن.

٥_اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال.

24- نصيرة صالحي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦_١٦٧.

25- تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة ١٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص١٦.

٦_ اتفاقية الشعوب الأصلية، والقبلية26.

خامسًا- إصلاح قطاع الطاقة

يمرّ قطاع الطاقة في سيراليون، وبخاصة قطاع الكهرباء، بحالة من الأزمة الحادة، والتي تمثل أحد التحديات الرئيسة أمام النمو الاقتصادي، وانتعاش البلد بعد النزاع. وتشكّل أزمة الطاقة عقبة أمام استمرار التقدم في جهود توطيد السلام، إذ تبلغ الاحتياجات الحالية من الكهرباء نحو (250) ميغاوات، في حين لا يتجاوز الإنتاج الفعلي (10) ميغاوات فقط. وتؤثر أوجه القصور في الإمداد الكهربائي، تأثيرًا مباشرًا، وشاملاً في أولويات بناء السلام، إذ ترتبط بالإنتاجية الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الإيرادات العامة، والحد من الفقر، وتعزيز الانتعاش الوطني بشكل عام27.

ومن المتوقع أن يؤدي معالجة أزمة الطاقة، إلى تحقيق مكاسب اقتصادية، واجتماعية، مهمة، كما يمثل خطوة حاسمة لتعزيز السلام المستدام في سيراليون، ويشكّل انتصارًا طال انتظاره للسكان، بعد مرور خمس سنوات على انتهاء النزاع المسلح.

سادسًا- إعادة بناء القدرات والتمكين

لا يمكن فصل التقدم المحرز في أولويات بناء السلام، عن جهود بناء القدرات بمفهومها الشامل، وعلى مختلف الأصعدة. فبعد سنوات طويلة من الإهمال، ونتيجة للحرب الأهلية، تواجه المؤسسات الحكومية، والجهات الوطنية المعنية، قيودًا كبيرة في قدراتها على تقديم الخدمات العامة، وتنفيذ الإصلاحات، وضمان إدارة اقتصادية، ومالية، فعّالة. ويظهر هذا القصور بوضوح على مستوى المقاطعات، والمحافظات، إذ لا تزال مؤسسات الدولة في كثير من المناطق ضعيفة، أو غير موجودة، ما يعيق عملية إرساء اللامركزية، وتحقيق التنمية المحلية.

استجابةً لذلك، تمَّ تنفيذ عدد من مبادرات القطاع العام، وبرامج المحاسبة، بما في ذلك برنامج الإصلاح المؤسسي، وبناء القدرات، لتعزيز فعَّالية الأداء الحكومي. ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة ماسة لمزيد من التقدم، لاسيَّما في مجال إصلاح الخدمة المدنية. كما تبرز الحاجة إلى وضع استراتيجية شاملة، ومستدامة، لإصلاح الخدمة المدنية، تهدف إلى ضمان توظيف الأفراد، على أساس الأهلية، والكفاءة،

26 - المصدر نفسه، ص ١٦.

27- تقرير لجنة بناء السلام، مصدر سبق ذكره، ص٩_١٠.

وتعزيز الأداء الجيد، والمساءلة، بما يضمن استدامة الإصلاح، وتحقيق أهداف التنمية، وبناء السلام28.

وعملية بناء القدرات تدعم برامج الحكومة، الهادفة إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية، والاقتصادية، وفق استراتيجية سيراليون للحد من الفقر، والأهداف الإنمائية، وتنمية الخدمات، والهياكل الأساسية، بما فيها المياه، والكهرباء، والطرق، بوصفها شروطًا ضرورية لبناء السلام، وتدعم بناء القدرات اللازمة لإصلاح الخدمة المدنية، وتعزيز جهود الحكومة في إدارة الموارد الطبيعية، والمواد المعدنية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ولاسيَّما النسائية، والشبابية، التي تسهم في توطيد السلام، والمصالحة29.

وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال التحديات قائمة، ولاسيَّما الفساد، وضعف المؤسسات، ممَّا يدل على أنَّ الإصلاح المؤسسي، عملية طويلة الأمد تتطلب التزامًا سياسيًا مستمرًا، وموارد كافية.

خامسًا- إحياء الذكرى

تمَّ إنشاء فريق إدارة متحف السلام، بوصفه لجنة تضم أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك ممثلين عن الحكومة، والأمم المتحدة، والمحكمة الخاصة بسيراليون، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمتحف الوطني، ورابطة ضحايا الحرب، إلى جانب منظمات المجتمع المدني الأخرى. ويُعهد إلى هذا الفريق قيادة عملية تطوير متحف السلام، بما يضمن تمثيل مختلف الجهات المعنية، ومشاركة المجتمع في صياغة أهداف المتحف، ورؤيته. وقد نفذ فريق إدارة المتحف العديد من مشاريع التوعية، إذ يقوم بتنظيم الأحداث والأنشطة التي تهدف إلى زيادة وعي الجمهور، ورعايتها، وإشراكه في تحقيق أهداف متحف السلام، وغاياته، وتعزيز قيم المصالحة، والتذكر المجتمعي، لما شهدته البلاد من صراعات، وانتهاكات، في الماضي30.

يحكي متحف السلام في المحكمة الخاصة بسيراليون، قصة الحرب الأهلية بسيراليون، والتي استمرت إحدى عشرة سنة، ثم إقامة السلام في البلاد. ويكرّم المتحف ضحايا هذا الصراع، ويحتوي أيضا على أرشيف للمواد المتعلقة بالحرب، بما في ذلك المحفوظات الدائمة للمحكمة الخاصة31.

28- تقرير لجنة بناء السلام، مصدر سبق ذكره، ص٩_١٠.

29. اريشني نايدو، من الذاكرة إلى العمل ، مجموعة أدوات لتخليد الذكرى في مجتمعات ما بعد الصراع ، (٢٠١٧)، على الموقع الإلكتروني: https://www.sitesofconscience.org..

30 نصيرة صالحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

31 متحف سيراليون للسلام ، على الموقع الإلكتروني sitesofconscience. Org ، تاريخ المشاهدة ٢٠٢٥/٨/٢٢.

المطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في سيراليون

في فبراير/شباط (1999)، بدأت بعض منظمات حقوق الإنسان في سيراليون، مثل المنتدى الوطني لحقوق الإنسان، وهو ائتلاف يضم عدة منظمات محلية، حملة لدعوة الأطراف المحتملة المشاركة في محادثات السلام المستقبلية، إلى التفكير في إنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة. وقد تمت مناقشة هذا الاقتراح، والاتفاق عليه، خلال مؤتمر للسلام نظمته منظمات المجتمع المدني الوطني، في مدينة فريتاون في أبريل/نيسان (1999). كما تضمنت المشاورات الإقليمية، التي أجريت في المناطق التي أمكن الوصول إليها، عقد مؤتمر وطني تشاوري، لمناقشة مشروع القانون الخاص بإنشاء "لجنة الحقيقة والمصالحة"، وأسفر هذا المؤتمر عن إنشاء مجموعات عمل إقليمية، في الأقاليم السياسية التي تنقسم إليها سيراليون. ومن بين الأنشطة المهمة الأخرى التي قامت بها هذه المنظمات، جهودها في مجال المعلومات، والتوعية العامة. فقد بدأت بعض هذه الجهود قبل المشاورات القانونية، لكنَّها توسعت بشكل ملحوظ بعد فبراير/شباط (2000)، إذ شملت أنشطة مختلفة مثل التوعية العامة، ورسم خرائط مناطق النزاع، وإجراء البحوث حول الانتهاكات، وتحديد الوسائل التقليدية للمصالحة، واستثمار دور الزعماء التقليديين في هذه العملية. كما أولت هذه المنظمات اهتمامًا خاصًا بإدماج النساء، والأطفال، في برامجها، وتوفير الحماية لهم خلال فترة إعادة بناء السلام[32].

وتضمنت الاستراتيجية، أو الجهود التي قامت بها، في عمليات بناء السلام، مجموعة من العناصر، منها:

١_إدماج السكان المهاجرين.

٢_تمكين المجتمع المدني، وبناء القرارات.

٣_تمكين المرأة، وحماية حقوق الإنسان.

32- المركز الدولي للعدالة الانتقالية، لجان تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية: العلاقة الأساسية مبادئ " فراتي" التوجيهية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع لجان تقصي الحقائق، (٢٠٠٤)، ص 12.

الخاتمة

يُستخلص من دراسة تجربة العدالة الانتقالية في سيراليون، أنَّه على الرغم من أنَّ تجربة سيراليون حققت نجاحًا نسبيًا، في تحقيق الاستقرار السياسي، والأمني، والحد من الإفلات من العقاب، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، إلا أنَّ هذا النجاح بقي محدودًا، بسبب ضعف تنفيذ التوصيات، ومحدودية التعويضات، واستمرار التحديات الاقتصادية، والمؤسسية. ومع ذلك، شكّل تبني آليات العدالة الانتقالية، تحولًا نوعيًا في إدارة مرحلة ما بعد النزاع، عن طريق السعي إلى تحقيق المساءلة، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر، وتعزيز المصالحة الوطنية. وقد أسهمت هذه الآليات، ولو جزئيًا، في تهدئة الأوضاع الداخلية، والحد من تكرار الانتهاكات، ووضعت أساسًا لإعادة بناء الثقة بين الدولة، والمجتمع، بما مهّد الطريق لإنهاء الحرب الأهلية الطويلة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات الرئيسة، أبرزها:

1_ أدت العدالة الانتقالية، عبر آلياتها المتعددة، دورًا محوريًا في التخفيف من الآثار الإنسانية، والنفسية، والاجتماعية، التي خلّفها النزاع الأهلي، ولاسيَّما على فئات الضحايا، والمتضررين بصورة مباشرة.

2_ مثّل تطبيق آلية المقاضاة، خطوة جوهرية في مكافحة الإفلات من العقاب، إذ اضطلعت المحكمة الخاصة لسيراليون، بدور مهم في التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومساءلة المسؤولين عنها، بما عزز مبدأ المساءلة الجنائية، على المستويين الوطني، والدولي.

وعليه هناك مجموعة من التوصيات العملية، أبرزها:

1_ تعزيز قدرات المؤسسات القضائية

ضرورة دعم المحاكم الوطنية، والمؤسسات القضائية، لضمان استمرار المساءلة، وتحقيق العدالة، مع التركيز في تدريب القضاة، وتطوير التشريعات الوطنية.

2_توسيع برامج جبر الضرر والتعويض

العمل على إنشاء برامج تعويضية شاملة، وعادلة، تشمل جميع الضحايا، مع دمج الدعم النفسي، والاجتماعي، لضمان إعادة دمجهم في المجتمع.

3_ تعزيز المصالحة المجتمعية

تطوير برامج المصالحة المحلية، وتفعيل لجان الحقيقة والمصالحة في مختلف المناطق، لضمان شمولية عملية التصالح، وتعزيز الثقة بين الأطراف.

4_معالجة الأسباب البنيوية للنزاع

تنفيذ سياسات اقتصادية، واجتماعية، تقلل من الفقر، والبطالة، وتعزز التنمية، بما يحد من إمكانية تكرار النزاعات المسلحة مستقبلاً.

5_ تعاون المجتمع الدولي

استمرار الدعم الدولي الفني، والمالي، لتعزيز سيادة القانون، وتوفير الخبرات اللازمة، لضمان استدامة نتائج العدالة الانتقالية.

المصادر

أولاً- الكتب

1. عبد الله خليل، خريطة العدالة الانتقالية في مصر منذ ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١)، (المسار، التحديات، السياسيات)، منشور على الموقع الإلكتروني: books. Google. Iq.
2. مجموعة من المؤلفين، العدالة الانتقالية في إفريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية،دراسة في تجارب لجان الحقيقة: مكتسبات وتحديات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية_ المانيا، ط١، (2018)
3. وليد أحمد الجرجري، دور الأمم المتحدة في إرساء الديمقراطية، دراسة تحليلية تطبيقية في إطار القانون الدولي العام، ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، (2020).

ثانيًا- الرسائل والأطاريح

1. جواد كاظم عجيل، العدالة الانتقالية ما بعد النزاعات المسلحة (العراق ما بعد ٢٠٠٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية الحقوق، ٢٠١٥-٢٠١٦.
2. نصيرة صالحي، مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل بناء السلام لما بعد النزاع في ظلّ التحولات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر _باتنة، (٢٠٢٠).

ثالثًا- المجلات والدوريات

1. اريشي نايدو، من الذاكرة إلى العمل، مجموعة أدوات لتخليد الذكرى في مجتمعات ما بعد الصراع، (٢٠١٧)، على الموقع الإلكتروني: https://www.sitesofconscience.org.
2. بدر حسن شافعي، العدالة الجزائية الانتقالية في أفريقيا: الدروس والتجارب، على الموقع الإلكتروني: https://eipss-eg.org، تاريخ المشاهدة: 2024/1/22.
3. التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المساعدة المقدمة الى سيراليون في مجال حقوق الإنسان، (٢٠١٢).
4. تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، سيراليون، (٢٠١٢).
5. تقرير صادر عن معهد السلام الأمريكي، إعادة النظر في لجان تقصي الحقائق والمصالحة: دروس من سيراليون، (٢٠٠٥).

6. تقرير لجنة بناء السلام، إطار سيراليون للتعاون في بناء السلام، (٢٠٠٧).
7. تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة ١٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان، سيراليون، (٢٠١١).
8. الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وثيقة أساسية موحدة تشكّل جزءًا من تقارير الدول الأطراف، سيراليون، (٢٠١٢).
9. فاتن طعمة كردي، رنا الطيف جاسم، العدالة الانتقالية ودورها في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، عدد خاص، (٢٠٢٥)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى .
10. فوزية قامي، تجارب العدالة الانتقالية في القارة الإفريقية، لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون نموذجًا، العدد (٢٧) لسنة (٢٠١٦)، قراءات اجتماعية.
11. متحف سيراليون للسلام، sitesosfcoscience. Org، ٢٠٢٢/٤/١
12. المركز الدولي للعدالة الانتقالية، لجان تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية: العلاقة الأساسية مبادئ " فراتي" التوجيهية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع لجان تقصي الحقائق، (٢٠٠٤).
13. مروة حسن محمد، وفاء صباح خدر، دور مصادر التمويل الخارجي في النمو الاقتصادي لدول ما بعد الصراع دراسة تحليلية (كمبوديا، سيراليون) أنموذجًا، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، العدد (١) لسنة (٢٠٢٥)، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد .